

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة ٤١١١

المعقودة يوم الاثنين، ١٣ آذار/ مارس ٢٠٠٠، الساعة ١٢/١٥، نيويورك

الرئيس:	السيد تشودري	(بنغلاديش)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	الأرجنتين	السيد ليستريه
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد دوتريو
	كندا	السيد فاولر
	مالي	السيد وان
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أشيبالا - موسفي
	هولندا	السيد هامر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سودربرغ

جدول الأعمال

الحالة في سيراليون

التقرير الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (S/2000/186)

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/١٥.

الإعراب عن المؤاساة لحكومة وشعب أوكرانيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في بداية هذه الجلسة أود، باسم مجلس الأمن، أن أعرب عن مؤاساتنا العميقة لحكومة وشعب أوكرانيا على الخسارة الفادحة في الأرواح التي مُنوا بها نتيجة للحادثة المأساوية التي وقعت مؤخرا في منجم باراكوف في الجزء الشرقي من أوكرانيا. وأرجو من ممثل أوكرانيا أن ينقل إلى حكومته وإلى الأسر المكلومة عميق تعازينا.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): باسم حكومتي أود أن أعرب عن خالص شكري لكم، سيدي الرئيس، وعن طريقكم لسائر أعضاء مجلس الأمن، على التعازي التي أعربتم عنها للتو فيما يتعلق بالكارثة التي حدثت في منجم الفحم الواقع في الجزء الشرقي من أوكرانيا.

فنتيجة لانفجار الغاز في منجم الفحم قُتل أكثر من ٨٠ عاملا. وأنشأت حكومتنا لجنة خاصة للتحقيق في الحادثة المأساوية، وهي أكبر حادثة من نوعها في تاريخ بلدي.

وسأنقل توا تعازيكم، وهي مصدر دعم معنوي كبير، لحكومتي ولأسر المتوفين.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في سيراليون

التقرير الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (S/2000/186)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل سيراليون يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هذا الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد راو (سيراليون)، مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على تقديم الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد العنابي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، الوثيقة S/2000/186.

في هذه الجلسة سيستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، وبعدها يمكن لأعضاء المجلس أن يوجهوا أسئلة ويدلوا بتعليقات.

أعطي الكلمة للسيد العنابي.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): معروض على أعضاء المجلس التقرير الثالث المقدم من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، الذي صدر يوم ٧ آذار/ مارس. وهذا التقرير يغطي التطورات التي وقعت منذ التقرير الأخير، الذي صدر يوم ١١ كانون الثاني/يناير سنة ٢٠٠٠ (S/2000/13)

خلال الفترة التي يغطيها التقرير أحرز بعض التقدم في تعزيز عملية السلام في سيراليون، ولكن في مجالات عديدة ظلت العملية بطيئة. وأحرز تقدم قليل بشكل خاص في نزع السلاح في الأجزاء الشمالية والشرقية من البلاد، بينما واصلت الجماعات المتمردة التدخل في الأنشطة الإنسانية وفي دوريات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وفي مضايقة السكان المدنيين في تلك المناطق.

نظم اجتماع خاص يومي ١ و ٢ آذار/ مارس سنة ٢٠٠٠ تحت رعاية الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في باماكو، حضرها ممثلون رفيعو المستوى للجماعة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والممثل الخاص للأمين العام وأطراف سيراليونية. وانتهى الاجتماع الخاص بإصدار إعلان يدعو الزعماء السيراليونيين إلى ترجمة أقوالهم عن الالتزام بعملية السلام إلى أعمال محددة.

وفي تطور هام منذ إصدار التقرير، عقد اجتماع رفيع المستوى يوم ٩ آذار/ مارس، في الأسبوع الماضي، لمتابعة اجتماع باماكو بمشاركة الرئيس كباه، والسيد سانكوه، والسيد كوروما والرئيس هينغا نورمان وأيضا الممثل الخاص للأمين العام، السيد أدينيجي، وقائد قوة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ورئيس قوة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية. وفي ذلك الاجتماع جرى التوصل إلى القرارات التالية التي نشرت بعد ذلك. سيكون هناك وصول كامل دون معوقات إلى جميع أطراف البلاد لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، والوكالات الإنسانية وجميع المدنيين، بما في ذلك اللاجئون والمشردون. ولن تكون هناك بعد الآن مناطق تحت سيطرة أية جماعة متحاربة وستكون للحكومة سيطرة كاملة على كل جزء من البلاد. وأخيرا، سينفذ نزع السلاح في مناطق مختارة في الأقاليم الشمالية والشرقية، تقوم فيها منشآت لهذا الغرض، وبعد ذلك يتم نزع السلاح في المناطق الأخرى التي توفر فيها تلك المنشآت. وفي اليوم التالي، يوم ١٠ آذار/ مارس، عقد الممثل الخاص اجتماع متابعة مع ممثلي الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة، والحكومة، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفي ذلك الاجتماع تقرر أن تزيل جميع الفصائل نقط التفتيش الخاصة بها في مدى ٤٨ ساعة.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير وقعت حوادث خطيرة عديدة شاركت فيها عناصر من البعثة وعناصر متمردة سابقة ومحاربون سابقون، ومع أن القوات الغينية شاركت في الحادث الرئيسي، فإنها لم تكن في ذلك الوقت تحت رئاسة البعثة؛ كانت لم تنضم بعد إلى البعثة. وخلال هذه الحوادث، اضطرت قوات حفظ السلام إلى تسليم أسلحتها إلى مجموعات متمردين مسلحين. واتخذت تدابير منذ ذلك الوقت، بناء على طلب الأمين العام، لمنع تلك الحوادث من الوقوع مستقبلا ولمحاولة استعادة تلك الأسلحة. وبينما بعض تلك الأسلحة قد أعيد، فإن إجمالي الأسلحة التي استولي عليها من القوات الغينية لا يزال من الضروري أن تعيدها الجبهة المتحدة الثورية.

وفي يوم ٢٣ شباط/فبراير سنة ٢٠٠٠، أوقف قافلة من الفرقة الهندية كانت تتحرك من كينيما إلى دارو عدد كبير من مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية المسلحين جيدا. واستمرت حالة المواجهة لمدة يومين ولكن كان على قافلة البعثة أن تعيد وزع نفسها في نهاية الأمر إلى كينيما. ومع هذا ففي يوم ٧ آذار/ مارس، تمكنت قافلة أخرى من الكتيبة الهندية من الوصول إلى دارو دون أي إعاقة من جانب الجبهة المتحدة الثورية.

وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون موزعة الآن، إلى جانب فريتاون، في لونغي، وبورت لوكو، ولونسار، ومسياكا، وماكيني، وماغبوراكا، وكينيما، ودارو والميل ٩١، وأيضا في بوو وموبامبا. وقد بذلت جهود متتالية لوزع قوات في كويدو وكيلاهون في الطرف الشرقي من البلاد، لكن معظم هذه الجهود لم تنجح نتيجة لرفض الجبهة المتحدة الثورية السماح لقوات البعثة بحرية التحرك. ومع ذلك، في يوم ١٠ آذار/ مارس، تمكنت قافلة للبعثة مكونة من ٦٥ فردا من الوصول إلى كيلاهون وبويدو في بعثة استطلاع. وفي الوقت نفسه، ووفقا لتقارير شفوية تلقيت اليوم من البعثة، فإن الوزع المنشود لجانب من الفرقة الهندية اليوم إلى كيلاهون أوقفته مرة أخرى الجبهة المتحدة الثورية. وبالإضافة إلى هذا، لم تتمكن أية قوات من الوصول بعد إلى كويدو، مع أن دوريات لمراقبي البعثة العسكريين زارت المدينة في ٤ مناسبات.

وفي رسالة مؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام، عرض وزير خارجية نيجيريا أن يعلق، لمدة ٩٠ يوما، انسحاب القوات النيجيرية التي

تخدم تحت قيادة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية في سيراليون. وقد قدم هذا العرض حتى يساعد على منع حدوث فراغ أمني ممكن قبل وزع قوات البعثة الموسعة وزعا تاما. وفي قرارات اتخذت بعد ذلك مع السلطات العسكرية النيجيرية، اتفق على إدماج كتيبتي مشاة نيجيريتين وسرية دبابات نيجيرية في بعثة الأمم المتحدة. وأود أن أعرب عن امتناننا لحكومة نيجيريا لتعاونها وللمرونة التي أعربت عنها للمساعدة على الاحتفاظ بالمستوى الضروري للأمن في البلاد إلى أن يتحقق الوزع التام للبعثة.

إن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا يزال مستمرا، وإن كان بخطى بطيئة. وفي الوقت نفسه، حدثت زيادة كبيرة في نزع سلاح أفراد قوات الدفاع المدني السابقين خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وحتى اليوم، نزع سلاح وجرد ٣٣٢ ١٨ من المحاربين السابقين، ومع ذلك، نشعر بقلق بشأن عدد الأسلحة التي سُلمت وتدني أنواعها، وأيضا بشأن معدل الأسلحة المجمعة لعدد المحاربين السابقين، حيث يلجأ مقاتلون كثيرون إلى عملية التسريح ومعهم ذخائر وقنابل يدوية فقط. وحتى اليوم أعيدت ٤٢٦ ٦ قطعة سلاح، وأيضا ٥٤٥ ١ قنبلة يدوية وأكثر من ١,٥ مليون طلقة ذخيرة.

إن الحالة الأمنية في معسكرات نزع السلاح والتسريح لا تزال تثير القلق، وعلى وجه الخصوص في بورت لوكو. وقد بدأت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون مؤخرا تدمير الذخائر وقذائف المورتار غير المنفجرة التي جرى تجميعها خلال هذه الممارسة.

وإذ أنتقل إلى حالة حقوق الإنسان، أود أن أذكّر بأن حالة حقوق الإنسان في سيراليون نوقشت بشكل مستفيض في مشاورات مجلس الأمن يوم ٨ آذار/ مارس ولذلك لن أتناول هذا بالتفصيل اليوم.

وأود مع ذلك أن أذكر مرة أخرى أن حالة حقوق الإنسان في سيراليون تظل مبعث قلق خطير، لا سيما في منطقة بورت لوكو، حيث تتواجد عناصر سابقة من جيش سيراليون، وفي المناطق التي تسيطر عليها الجبهة المتحدة الثورية. ونظرا لاستمرار حوادث الخطف والاغتصاب ومضايقة المدنيين. ولكن، وفقا لتقارير مراقبي حقوق الإنسان التابعين لنا، حدث بعض التحسن في حالة حقوق الإنسان في المناطق التي استطاعت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أن تنتشر فيها.

وفي الوقت الراهن، تظل أنشطة الشرطة في سيراليون مقتصرة على الجزء الغربي من البلاد، ولا سيما فريتاون. والشرطة المحلية ما زالت تفتقر أيضا إلى ما يكفي من الأفراد والمرافق والعتاد للاضطلاع بمهامها الرئيسية، ورغم هذه التحديات، أحرز تقدم في تدريب ضباط الشرطة، وتحسين ظروف خدمتهم، ورصد مسلكهم، وتنفيذ التغييرات الهيكلية وتبديل الأفراد، وهو ما يجري بإشراف المفتش العام لشرطة سيراليون بدعم من قوة شرطة الكمنولث ومستشاري الشرطة المدنية التابعين للبعثة.

وعلى الجانب الإنساني، ومع نشر الوحدات العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ثمة دلائل على تحسن إمكانية وصول المساعدات الإنسانية. ولا تزال في حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي للظروف المثيرة للجزع الصحية والمائية، والتصحاح، ومرافق التدريس في معظم المناطق التي هي موضع تقييم. وفي غضون ذلك، ظلت مقاومة الجبهة المتحدة الثورية لانتشار بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تتسبب في تأخير إمكانية وصول المساعدة الإنسانية إلى حوالي ٢,٦ مليون من أبناء سيراليون المتضررين من الحرب في الإقليمين العلويين الشمالي والشرقي من البلاد. ولم يتسن تقديم سوى مساعدة إنسانية محدودة في المواقع الخطيرة من كامبيا في الإقليم الشمالي. وفي كيلاهون وكونو في الإقليم الشرقي. وإذا تحسنت إمكانية وصول المساعدة الإنسانية، فمن شأن وكالات الأمم المتحدة أن تطلب دعما سخيا إضافيا من مجتمع المانحين الدولي.

وأود أيضا أن أبلغ أعضاء المجلس بحادثتين وقعتا يوم ٧ آذار/ مارس تم فيهما احتجاز عمال المساعدة الإنسانية وأسيئت معاملتهم على أيدي مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية قرب كابالا وروغبيري. على التوالي. وقد أطلق سراح جميع عمال الإغاثة هؤلاء، على الرغم من أن أحدهم أصيب بطلق ناري في يده ونتيجة لذلك، أقدمت المنظمتان المعنيتان غير الحكوميتين - أي أطباء بلا حدود والخدمات المسيحية الموسعة - على تعليق عملياتهما في المناطق التي تسيطر عليها الجبهة المتحدة الثورية.

إن تقرير الأمين العام يوجز الخطوات الرئيسية التي يتعين اتخاذها في عملية السلام بغية وضع الأولويات والمسؤوليات لجميع المعنيين، ووضع المعايير كي يستطيع المجتمع الدولي أن يقيس التقدم المحرز. وهذه الخطوات الرئيسية يمكن إدراجها في أربعة مجالات محددة هي: أولا، نزع السلاح في وقت مبكر، وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم؛ وثانيا، بسط سلطة الدولة، بما في ذلك إنفاذ القانون، في جميع أنحاء البلاد؛ وثالثا، المصالحة الوطنية وإضفاء الطابع الديمقراطي على البلاد؛ ورابعا، تحسين قدرة سيراليون على كفالة أمنها. إن إحراز تقدم كبير خلال هذا العام صوب تحقيق هذه الأهداف الهامة من شأنه أن يكون شرطا ضروريا لتنظيم القوات شبه العسكرية والانتخابات الرئاسية المتوخى إجراؤها في ربيع عام ٢٠٠١.

والواضح أن التقدم المحرز صوب تحقيق هذه الأهداف يتطلب التزاما متواصلا من جميع المعنيين، فضلا عن توفير موارد مادية ومالية كبيرة. وفي هذا الصدد، يرحب الأمين العام أيما ترحيب بتنظيم مؤتمر المانحين المقرر عقده في لندن بتاريخ ٢٧ آذار/مارس بمبادرة من الحكومة البريطانية، وقد طلب من نائبة الأمين العام لويز فريشيت أن تمثل الأمم المتحدة في تلك المناسبة لتوكيد الأهمية التي يعلقها على هذا الاجتماع.

ويود الأمين العام في هذه المناسبة أن يناشد مجتمع المانحين أن يتبرعوا بسخاء، ولا سيما للصندوق الاستئماني المتعدد المانحين التابع للبنك الدولي، بغية تغطية النقص الراهن البالغ ٢٠ مليون دولار في تمويل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن المفيد توفير الدعم المالي لمختلف الجوانب الأخرى لعملية السلام، بما في ذلك المشاريع الصغيرة ذات الأثر السريع، والشؤون المدنية، وتأهيل الشرطة المدنية، وتقديم الدعم للأحزاب السياسية - بما في ذلك تحويل الجبهة المتحدة الثورية إلى حزب سياسي - وغيرها من الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على البلاد عن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لسيراليون، مثلما يقترحه التقرير.

ومع ذلك، يؤكد تقرير الأمين العام على أن الموارد وحدها لن تكون كافية. ففي التحليل النهائي، تتحمل حكومة سيراليون، والجبهة المتحدة الثورية، والجماعات الأخرى، وجميع زعماء سيراليون، مسؤولية شخصية عن دفع العملية إلى الأمام، ويتعين عليهم أن يكثفوا الجهود التي يبذلونها لتحقيق هذا الغرض. وفي هذا الصدد، يظل الموقف السلبي الذي يتخذه السيد سنكوه باستمرار حيال العناصر الرئيسية لعملية السلام والدور الموكل إلى الأمم المتحدة مبعث قلق. والملاحظات العدائية التي أطلقها علنا زعيم الجبهة المتحدة الثورية ضد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وولايتها، أدت إلى زيادة حدة التوتر بين مقاتلي الجبهة وقوات البعثة في الميدان. وهي أيضا تسبب شكوكا خطيرة حيال التزام السيد سنكوه والجبهة بالتنفيذ الأمين لاتفاق لومي. وينبغي للسيد سنكوه إذا أن يبدد هذه الشكوك بطريقة ملموسة وقاطعة. ومشاركته في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد في ٩ آذار/مارس كانت خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن لا يزال يتعين القيام بعمل كثير.

إن استمرار الانتهاكات لوقف إطلاق النار ضد المدنيين وحفظة السلام أمر غير مقبول. والعرقلة المتواصلة للدوريات التابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وانتشارها أمر غير مقبول أيضا ويجب أن يتوقف فورا. غير أن البعثة أحرزت تقدما مثيرا للإعجاب في وجه صعوبات جمة صوب الانتشار في مواقع عديدة في سيراليون، مثلما أشرت إليه، بما في ذلك مناطق لم تشهد انتشارا من قبل.

والجهود التي يبذلها الزعماء الإقليميون، لا سيما الرئيس كوناري، رئيس جمهورية مالي، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من أجل المساعدة على إبقاء عملية السلام في مسارها الصحيح، جهود تلقى التقدير. وتأمل الأمم المتحدة أن يتواصل بذل هذه الجهود المفيدة والبناءة في المستقبل.

في الختام، أود أن أناشد أعضاء المجلس أن يوافقوا على إجراء تعديل في دورة تقديم التقارير المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون. التقارير تقدم الآن مرة كل ٤٥ يوما؛ ونعتقد أن المجلس قد يرغب في النظر في تعديل تلك الدورة ليصبح تقديم التقارير مرة كل ٦٠ يوما، إن كان ذلك أمرا يرغب أعضاء المجلس في اعتماده.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة ترحيبا حارا بالتقرير الأول الذي أصدره الأمين العام بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٨٩ (٢٠٠٠)، وذلك لأنه يدلل دلالة واضحة على المشاكل التي تعوق تنفيذ ذلك القرار وعلى تحديد الأولويات التي يتعين أن تتخذ الأمم المتحدة إجراءات بشأنها.

ونشعر أيضا بعظيم الامتنان للسيد العنابي على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا للتو، والتي تناولت آخر المعلومات عن عدد من الجوانب الهامة. وبوسعي أن أقول فورا إن المملكة المتحدة لا تمانع إذا مدد فترة تقديمه التقارير إلى ٦٠ يوما. فنحن نتفهم ما تتعرض له إدارة عمليات حفظ السلام من ضغوط في الوقت الراهن.

إن زيارتي إلى سيراليون في الفترة من ٨ إلى ١٠ آذار/ مارس التي تزامنت مع زيارة وزيرة الدولة في المملكة المتحدة للتنمية الدولية، السيدة كلير شورت، تجعلني أؤيد الاستنتاجات الرئيسية التي توصل إليها الأمين العام في تحليله.

والأمر الأول الذي يدهش الزائر - وقد سافرت خارج فريتاون إلى مدينة ماسياكا وذهبت إلى معسكرات نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في بورت لوكو - هو الرغبة العارمة لدى غالبية أهالي سيراليون في تحقيق السلام والحياة الطبيعية فليس هناك، مثلا، عداء ديني بين الطوائف في سيراليون. وأعتقد أن المسلمين والمسيحيين يعيشون جنبا إلى جنب في سيراليون في وئام كثير مثلما يحدث في أي مكان في أفريقيا. بل أنني افترض أن الغالبية من المقاتلين العاديين السابقين يتوقون إلى نزع أسلحتهم وإعادة بناء حياتهم المدنية. لكن عملية نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، التي اجتذبت إلى صفوفها حتى الآن ٠٠٠ ١٨ مقاتل، تبطئ خطاها لتصل حاليا إلى عدد هزيل لأن المقاتلين ليس لديهم أوامر بذلك.

وقد أشار السيد العنابي أيضا إلى نوعية الأسلحة التي تسلم. وقد شاهدت عددا من أعضاء الجبهة المتحدة الثورية يسلمون ما يبدو أنه ذخيرة من مخلفات الحرب العالمية الأولى مطالبين بمبلغ ٣٠٠ دولار لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. إلا أنه من الواضح أن الأسلحة الجيدة التي تم الحصول عليها، هي المخبأة في الغابات.

ومن ثم فإن مسؤولية الاستجابة لهذه الرغبة الملموسة في السلام تقع على عاتق الزعماء السياسيين. وقد أظهر الرئيس كبة بالفعل أنه مستعد لتقديم تنازلات هامة لضمان إنهاء الصراع. وقد أوضحت له أن عليه أن يعرف أيضا كيف ومتى ينبغي له ألا يتنازل. ومتى يجب عليه أن يكون صارما من أجل صالح الشعب. وأعتقد أنه أدرك ذلك. ولم ألمس نفس الالتزام بالسلم من جانب زعماء الطوائف الرئيسية الآخرين، وربما كان أقلهم التزاما هو فوداي سانكوه. والأمين العام محق تماما في تقريره عندما يشير بأصبع الاتهام إلى سانكوه والجبهة المتحدة الثورية بوصفهما القضيتين الرئيسيتين أمام نشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وإحراز مزيد من التقدم في تنفيذ عملية السلام بصفة عامة. وقد طالبه وزير الخارجية السيد شورت مرارا وتكرارا بالتعجيل باستجابة الجبهة المتحدة الثورية لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتوقف عن إعاقة نشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ولكنه اكتفى بالرد على نحو عدواني، مدعيا بأن الجبهة لم تفعل شيئا من ذلك، وأنه لم يصرح بالقتل كسياسة، وأن الجبهة لم تجرد الغينيين من أسلحتهم وأنه لم يبع أبدا قطعة ماس واحدة من أجل دفع ثمن السلاح. وهناك، بالطبع، أدلة من مصادر مستقلة عن أن الجبهة المتحدة الثورية قد فعلت كل هذه الأشياء، ومن هنا، تتعرض سلطة المجلس في دعم اتفاق لومي للسلام للخطر في هذا الصدد، مثلما حدث في حظر السفر. ويعد الإصرار على التنفيذ المناسب لقرار المجلس مصدرا هاما للضغط على الأطراف. وهو أمر جوهري أيضا إذا ما أريد تحسين الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان المأساويتين في البلد تحسينا نهائيا.

ويسعدني أن الأمين العام قد حدد كأولوية، إعادة بناء قوات مسلحة وقوات شرطة جديدتين يعول عليهما ديمقراطيا في سيراليون. وتسهم المملكة المتحدة بأفراد وموارد في هذه الأنشطة، وكل منهما، القوات المسلحة والشرطة - له أهمية بالغة لا لسد الفراغ الأمني فحسب، وإنما أيضا لتمكين بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من القيام بمهمتها ثم تغادر البلد بعد ذلك. وإلا فالأمم المتحدة قد تبقى هناك لزمن طويل جدا. ويسعدني أن الرئيس كبة قد أوضح لنا بجلاء خلال زيارتنا في الأسبوع الماضي أنه ستوضع إجراءات واضحة وشفافة لاختيار من يلتحقون بصفوف الجيش والشرطة وأن أي سيراليوني، من أي فصيل كان، من حقه الالتحاق بالجيش والشرطة ما دام يتمتع بالمؤهلات الصحيحة.

وستصبح الانتخابات جانبا حيويا من عملية التنفيذ. وفي بلد لا تغطي فيه سلطة الدولة سوى ما يقل عن نصف أراضيها، يصبح تنظيم الانتخابات مهمة معقدة، ومكلفة للمجتمع الدولي دون شك. ولكن علينا أن نجعل الجدول الزمني الدستوري محددا لو أمكننا ذلك - بأن تجري الانتخابات الرئاسية في نهاية شهر شباط/فبراير من العام المقبل، وتجري الانتخابات البرلمانية بعد ذلك بثلاثة شهور. والانتخابات فرصة متاحة للجبهة المتحدة الثورية مثلما هي فرصة للأطراف الأخرى، ويجب أن تسهم في أن تمضي سيراليون قدما على طريق موزامبيق، بدلا من أن تسير على نمط أنغولا. ويمكن للمجلس أن يستنتج من الذي أضعه في موضع سافمبي المحتمل إذا ساءت الأمور في سياق سيراليون.

وينبغي أن يدرك مجلس الأمن أن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون قد بدأت من منطلق صعب للغاية وربما ليس ناجحا تماما. وهذا ليس بنقد على الإطلاق للممثل الخاص السيد أدينجي، ولقائد القوة جيتلي وغيرهما من كبار الشخصيات التي تمثل الأمم المتحدة هناك، من يبذلون جهدا شاقا يستحق الثناء في أشد الظروف صعوبة، من أجل التوصل إلى نتائج، ويتخذون إجراءات صارمة كلما أمكنهم ذلك. ولكن الناس في سيراليون أصبحوا يعتقدون على نحو ما أن الأمم المتحدة مسؤولة عن إزاحة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية - لدول غرب أفريقيا - الذي كانوا يثقون ثقة لها ما يبررها في حمايته لهم - لا لشيء إلا لكي تحل محله كتائب تابعة للأمم المتحدة ذات ولاية مختلفة تبدو لهم سيئة التجهيز وليس لديها دوافع كافية. وقد عزز فقد أسلحة الكتيبة الغينية بطبيعة الحال هذا الانطباع. وقد صادفت بعض المتاعب في رحلتي لكي أوضح علنا أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد اتخذت قرارها بالتوقف عن العمل بنفسها، وأن بعثة الأمم المتحدة هي قوة محايدة لحفظ السلام دعاها جميع الموقعين على اتفاق لومي للسلام وأنها قادرة تماما على الاضطلاع بمهمتها إذا ما اضطلع الموقعون على الاتفاق بمهامهم. ولكن يتعين على المجلس أن يرصد هذا الجانب رصدا جيدا، وعليه أن يصر مع الأمانة العامة على أن تستكمل البعثة كامل قوتها بسرعة، نوعيا وكميا على السواء. وقد شجعت الممثل الخاص السيد أدينجي بأن يقوم بحملة إعلامية على صعيد الأمة، كجزء من مهامه الهامة، لكي ينشر بين أهالي سيراليون ما تمثله البعثة من أهمية لهم وأن يلتمس تعاونهم.

وبعد ذلك تأتي مسألة الموارد. إن جمهورية الكونغو الديمقراطية ينظر إليها حاليا كمحك لعمل الأمم المتحدة في أفريقيا، والمملكة المتحدة توافق على ذلك. ولكن سيراليون تشكل اختبارا حاسما أيضا. وإن جهودنا لحفظ السلام في سيراليون، وهي أكبر جهود لحفظ السلام على مستوى العالم كله حاليا، سبقت من الناحية الزمنية جهود حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن المحتمل أن تشكل نموذجا للجهود التي ستعقبها. ولذلك فإن تقديم الدعم من جانب المانحين يعد حيويا بصورة مطلقة. وتنظم المملكة المتحدة اجتماعا رفيع المستوى للمتبرعين في لندن في ٢٧ آذار/مارس، يعقده وزير الدولة لشؤون التنمية الدولية ويحضره الرئيس كبه، وآمل أن تحضره أيضا، نائبة الأمين العام. وهدف ذلك الاجتماع بث طاقة سياسية ومالية جديدة من الدعم في عملية السلام وتحديد الأولويات للتمويل الدولي خلال الفترة المقبلة. والمساعدة العاجلة ضرورية إذا أريد إرساء الأساس لإجراء انتخابات حرة نزيهة في العام المقبل ورحيل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في نهاية المطاف. وآمل أن شركاء مجلس الأمن الذين يمكنهم القيام بذلك سوف يتصدرون هذا الجهد.

إن عقد هذه الجلسة العلنية هو في حد ذاته رسالة تعبر عن قلق المجلس إزاء الحالة الهشة في سيراليون وعلى تصميمنا على أن نرى اتفاق لومي وقد نفذ. لكنني أعتقد، حيث أن الصحافة ليست حاضرة في هذه الجلسة، أن صدور بيان مباشر منكم، يا سيدي الرئيس، لوسائط الإعلام بعد هذه الجلسة سوف يعمق الأثر. وعندما رأيت الرئيس كبة في ٩ آذار/مارس، كان يمسك في يده نص البيان الذي أصدرتموه في ٨ آذار/مارس بعد انتهاء المناقشة المتعلقة بالحالة الإنسانية في البلد، وقد وجد فيه التشجيع. وأعتقد أن عليكم أن توضحوا، يا سيدي، إذا وافق الزملاء في المجلس على ذلك، أن أعضاء المجلس يؤيدون النتائج التي خلص إليها تقرير الأمين العام، وأنهم يعطون وزنا كبيرا لتنفيذ جميع جوانب اتفاق لومي للسلام في وقت مبكر، وأنهم يشيدون بجهود الممثل الخاص السيد أدينجي وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون لتحقيق ذلك الغرض؛ وأنهم يشعرون بخيبة الأمل إزاء التقدم البطئ في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج على الأخص؛ وأنهم يهيبون بجميع الموقعين على اتفاق لومي، ولا سيما الرئيس سنكوه والجبهة المتحدة الثورية، أن يؤكدوا من جديد على التزامهم الملموس بعملية لومي للسلام وأن يبرهنوا عليه، من خلال

تمكين سلطة الدولة من بسط نفوذها في جميع أنحاء سيراليون، بالتعاون التام مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وفريق الأمم المتحدة بأسره، ومن خلال إصدار تعليماتهم إلى أعضاء الجبهة المتحدة الثورية بنزع أسلحتهم وتسليم جميع أسلحتهم، بما في ذلك أسلحتهم الثقيلة، وألغامهم، ومعداتهم المضادة للطائرات.

وأشيد بقراركم، سيدي الرئيس، بعقد هذه الجلسة كدليل على انشغال مجلس الأمن بسيراليون، وآمل أن تسهم الاستنتاجات التي سنستخلصها هذا الصباح في دعم وتعزيز جهود الذين يعملون في الميدان من أجل السلام الدائم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة بصفة خاصة على إعرابه عن النقاط التي يمكن إعلانها على وسائط الإعلام عقب جلستنا اليوم.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم، في قاعة الجلسات الرسمية هذه، لفائدة عضوية الأمم المتحدة الأوسع، جلسة اليوم المكرسة للنظر في التقرير الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وهذا التقرير - الذي يأتي بعد شهر من اعتماد القرار ١٢٨٩ (٢٠٠٠)، الذي أذن بتوسيع البعثة لتصبح أكبر بعثة للأمم المتحدة حاليا - يكتسي أهمية خاصة في ضوء الأخبار المثيرة للانزعاج التي ما فتئت تتواتر من سيراليون.

ونشكر الأمين العام أيضا على تقريره، ونشكر بالطبع الأمين العام المساعد السيد العنابي على تقديمه آخر المعلومات. ويوافق وفدي أيضا على تعديل المواعيد الدورية لتقديم التقارير الذي اقترحه السيد العنابي، ما دام هناك انتظام في الإبلاغ إلى المجلس. ونحن ممتنون أيضا للسفير غرينستوك، ممثل المملكة المتحدة، على إحاطته المتعمقة بشأن الحالة في سيراليون، استنادا إلى زيارته التي قام بها مؤخرا إلى ذلك البلد، وأيضا على الملاحظات الهامة جدا التي أدلى بها للتو.

يسلط تقرير الأمين العام الضوء على التطورات والإخفاقات التي صاحبت حتى الآن تنفيذ اتفاق لومي للسلام. ونحن أيضا نشترك في الإعراب عن الشواغل المعرب عنها في التقرير والمتعلقة بجملة أمور منها، بطء وتيرة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالنظر إلى أنه لم يسجل منذ شهر آذار/ مارس ٢٠٠٠ سوى ١٧١٩١ من المحاربين السابقين.

إن البيانات العدائية المتضاربة والتي أدلى بها السيد فوداي سنكوه ضد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون كانت أمرا مؤسفا بالفعل. وهذه العقبات وغيرها من العقبات اللاحقة التي يجري وضعها أمام القوات التي نشرت في عدة مناطق يسيطر عليها المتمردون لا تؤدي إلا إلى خفض الثقة وإثارة الشكوك حول مدى التزام السيد سنكوه بعملية السلام. ومما يثير الانزعاج بقدر أكبر التدهور المستمر في حالة حقوق الإنسان في البلد، حيث تستمر بلا هوادة أعمال النهب، وحرق المنازل، ومضايقة المدنيين واختطافهم، والاغتصاب، والاعتداء الجنسي، في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون. ولا يسعنا إلا تأكيد أن هذه الأعمال لا يمكن قبولها وينبغي أن تتوقف فورا. وينبغي أن يقال للأطراف الضالعة في هذه الأعمال، وأن يقال لها بصراحة، إنه لن يكون هناك عفو عن الجرائم المرتكبة بعد التوقيع على اتفاق لومي.

وفي حين أننا نلاحظ التحسنات التي طرأت بوجه عام على حالة حقوق الإنسان في المناطق التي تنتشر فيها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، يذكر التقرير بوضوح أن الحالة في مناطق أخرى في البلد تظل متوترة وغير مستقرة. ومن المهم بالتالي زيادة عدد الأفراد العسكريين سريعا لبلوغ القوام المأذون به وهو ١١ ١٠٠ فردا.

إضافة إلى ذلك، وفي ضوء الهجمات المستمرة على المدنيين، فضلا عن رفض الجبهة المتحدة الثورية التعاون مع بعثة الأمم المتحدة، كما يتضح من قيام مقاتلي الجبهة المسلحين جيدا بإغلاق الطرق الرئيسية والاستيلاء على الأسلحة، من الضروري أن تبدأ البعثة الرد بحزم أكبر، وفقا لقواعد الاشتباك الصارمة التي تنص عليها الولاية المحدودة التي أوكلت للبعثة بموجب الفصل السابع. ونحن نعرب عن تأييدنا التام للسيد أدنيجي لمواصلة اتخاذ موقف حازم مع قادة المتمردين السابقين فيما يتعلق بالانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان وعدم الالتزام باتفاق السلام.

وتعرب ماليزيا عن التقدير للآراء الصريحة التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره، بما في ذلك الآراء التي ترد في الفقرات من ٤١ إلى ٥٦ من التقرير، حيث تسلط الضوء على ما لا يزال يتعين القيام به لتفادي فقد زخم عملية السلام. ونحن نتفق معه على ضرورة التعجيل بنزع سلاح جميع المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ وبسط سلطة الدولة، بما في ذلك إنفاذ القانون، على جميع أرجاء البلد؛ والمصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية؛ وتحسين قدرة سيراليون على كفالة أمنها الذاتي عن طريق إعادة تنظيم قواتها المسلحة النظامية الذاتية.

هذه العوامل كافة هامة لنجاح عملية السلام. ونحن ندعو الأطراف إلى الوفاء بتعهداتها التي أعلنتها رسميا وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدة لحكومة سيراليون عن طريق تقديم الموارد المادية والمالية التي تمس الحاجة إليها.

وفي هذا الصدد، يلاحظ وفدي العجز في التمويل الذي أشار إليه الأمين العام في تقريره ومناشدته من أجل المساهمة خلال مؤتمر المانحين المقبل في لندن. ونعرب عن تقديرنا للبلدان التي أسهمت بسخاء. وعلى وجه الخصوص، يجدر التنويه بأن المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية كانتا ضمن البلدان التي قدمت مساهمات كبيرة.

أخيرا، سيساند بلدي البيان المقترح الإدلاء به أمام الصحافة بناء على اقتراح السفير غرينستوك وعلى أساس العناصر التي وضحها.

السيد هامر (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد العنابي على إحاطته وعلى عرضه تقرير الأمين العام. وشأني شأن السفيرين غرينستوك وحسمي اللذين سبقاني في الكلام، أود أن أقول إن وفدي سيسعده أن يستجيب لمناشدة السيد العنابي بتمديد فترة الإبلاغ.

إن التقرير المعروض علينا يشير إلى حدوث بعض التطورات الإيجابية، ولكن الأنباء سيئة عموما. وبما أن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بصدد نشر وحداتها - وبوسعي أن أضيف أنها تفعل ذلك بشجاعة كبيرة - تتعرض تلك الوحدات لهجمات المتمردين واستفزازهم. وهناك انتهاكات كبيرة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان، وهي من السوء بحيث أن هذه الانتهاكات دفعت رئيس المجلس إلى الإدلاء ببيان شديد اللهجة إلى الصحافة قبل أسبوع فقط.

هذه الحالة لا يمكن قبولها، والمسؤولية الرئيسية عنها تقع بوضوح على عاتق السيد سنكوه وترجع إلى افتقار السيد سنكوه والجبهة المتحدة الثورية إلى الالتزام. هذا هو شعار تقرير الأمين العام والخط الأحمر الذي يتخلله. وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تتقدم ببطء، وفي حين أن أي تقدم يحرز في هذا المجال يعتبر طيبا، فإن البرنامج يواجه هنا مرة أخرى مشاكل بسبب عدم التزام الجبهة المتحدة الثورية.

وفي الوقت الذي يقوم فيه المجتمع الدولي بتصميم سبل جديدة لتلبية احتياجات ذلك البلد الذي خرج لتوه من الصراع، يستحوذ السيد سنكوه على ما يقدم إليه بموجب شروط اتفاق السلام. وهو يحتل منصبا في الحكومة ويعين نفسه رئيسا للجنة التي يفترض أن توقف بيع الماس الذي يستخرج بطريقة غير شرعية في سيراليون، وفي الوقت نفسه يتباطأ السيد سنكوه حينما يتعلق الأمر بوفائه بجانبه من الاتفاق. والأمر الأسوأ من ذلك أن السيد سنكوه لا يسعى إلى تعطيل اتفاق السلام فحسب، بل يحاول في الواقع استفزاز المجتمع الدولي.

وإذا كان ما يمكن أن يقال ويجب أن يقال كثيرا جدا عن الخطوات المقبلة التي يحددها الأمين العام في نهاية تقريره، فإن نجاح تلك الخطوات يعتمد على نجاح المجتمع الدولي في إرغام السيد سنكوه وأنصاره على الالتزام باتفاق السلام. وبدون تعاون الجبهة المتحدة الثورية، لن يتوفر القدر من الأمن والاستقرار اللازم لإحراز المزيد من التقدم سريعا.

لقد صرح مجلس الأمن بدون مواربة أنه لن يتهاون بعد الآن مع السيد سافيمبي. وقد حان الوقت ليظهر المجلس أن صبره مع السيد سنكوه يكاد ينفد أيضا.

وينبغي لنا، كجزء من جهدنا لكفالة وجود قوي وذي مصداقية لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ألا ندخر جهدا لكفالة النشر الكامل للبعثة، وكفالة وصولها إلى

جميع أجزاء سيراليون، وكفالة عملها الحازم وفقا لقواعد الاشتباك الصارمة المأذون بها لها.

وبينما لم يكتمل نشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، تستدعي الحاجة استمرار وجود فريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للمحافظة على الاستقرار الهش ومنع حدوث فراغ أمني. ونحن نشيد بعرض نيجيريا تعليق انسحاب القوات النيجيرية التابعة للفريق، المتبقية في سيراليون.

وينبغي أيضا توجيه إشادة حارة إلى الرئيس كوناري، المعروف جيدا بالتزامه تجاه الاستقرار الإقليمي من قيادته لتعزيز وقف الأسلحة الصغيرة في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والذي تسهم قيادته الحالية للجماعة إسهاما كبيرا في جهود المجتمع الدولي من أجل إحلال السلام في سيراليون.

وأخيرا، أود أن أتوجه بسؤالين إلى السيد العنابي. تذكر الفقرة ٤٨ من التقرير أنه ينبغي إنشاء آليات صالحة لتمكين حكومة وشعب سيراليون من جني منافع استغلال موارد البلد الاستراتيجية. فهل يعني هذا أن لجنة إدارة الموارد الاستراتيجية والتعمير الوطني والتنمية، التي يرأسها السيد سنكوه، لا تمثل في حد ذاتها آلية صالحة كما تقصد الفقرة ٤٨؟

وأخيرا، سأغدو ممتنا لو سلط السيد العنابي بعض الضوء على المشروعات التي ستخطط كجزء من إعادة تأهيل المجتمع وبرامج إعادة الإدماج المشار إليها في الفقرة ٢٦ من تقرير الأمين العام.

السيد ييل تشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى من سبقني من المتكلمين في الإشادة بتقرير الأمين العام وبالمعلومات المستكملة التي قدمها السيد العنابي، والتي وفرت لنا نظرة واضحة وموضوعية عن الحالة في المجالات الواقعة في نطاق مسؤولية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بعد توسيعها. إذ يقدم التحليل نظرة شاملة وواسعة للنجاحات والإخفاقات معا على طريق السلام في سيراليون. ونشكر أيضا السفير غرينستوك على ما قدمه إلينا من معلومات هامة للغاية ومستقاة من مصادرها الأولى.

وقد كان هناك تقدم مشجع في إنشاء وتشغيل أجهزة تنفيذية عديدة بموجب اتفاق لومي. ونحن نرحب بالتدابير التي اتخذتها الأطراف المعنية في سبيل هذه الغاية، وندعوها إلى إبداء استعدادها لمواصلة الحوار البناء والتطلعي نحو المستقبل، آخذة في الحسبان أن إمكانيات الاستقرار في البلد ستعتمد على تصميمها القوي وعزيمتها السياسية.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لا تزال عملية السلام في سيراليون تواجه تحديات خطيرة. فالحالة الأمنية، كما يوضح تقرير الأمين العام، ما زالت متوترة ومحفوفة بالمخاطر. والتقارير الواردة عن عرقلة عملية حفظ السلام - بما في ذلك الاستيلاء على الأسلحة، ورفض السماح للبعثة بالانتشار، واحتجاز حفظة السلام وتبادل إطلاق النار - تثير بالغ القلق.

وإن عدم الامتثال لبرنامج التجريد من السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يشكل أيضا مصدرا خطيرا آخر من مصادر القلق.

وقد عالج أعضاء مجلس الأمن من قبل التحديات الإنسانية والمتعلقة بالأمن البشري، وصدرت من المجلس استجابة قوية وصارمة. ونحن نعيد تأكيد رأينا الراسخ بأن المسؤولين عن ارتكاب الفظائع ينبغي أن يساءلوا عن أعمالهم بأسرع ما يمكن.

ونؤيد تأييدا تاما النقطة التي أوردها الأمين العام في تقريره بأن مهمة الأمم المتحدة الرئيسية في سيراليون هي إنشاء وجود لحفظ السلام جدير بالثقة في البلد، بهدف ضمان الأحوال الأمنية اللازمة لتقدم عملية السلام. ونشيد بالجهود الدؤوبة لموظفي الأمم المتحدة لحفظ السلام في سيراليون، وعلى وجه الخصوص جهود الممثل الخاص للأمين العام، في أداء مهامهم البالغة الأهمية، ونهيب بالأطراف السيراليونية أن تواصل التعاون والتزامل الموثوق مع بعثة الأمم المتحدة.

وقد بدا أن التوقيع على اتفاق السلام بين حكومة سيراليون وقوات المتمردين في تموز/يوليه ١٩٩٩ بعث حياة جديدة في إمكانيات التوصل إلى تسوية دائمة للحرب الوحشية المستمرة ثماني سنوات في البلد. وأظهر المجتمع الدولي، بإنشائه لبعثة الأمم المتحدة لحفظ

السلام في سيراليون وتوسيعها في نهاية المطاف، التزامه بضمان ألا تنهار هذه الآمال.

ويجب علينا أن نوضح بجلاء لقادة الأطراف في سيراليون بأننا نتوقع عملا ملموسا وعاجلا يؤكد انتهاجهم نهجا بناء وغير تصادمي تجاه تنفيذ اتفاق السلام. ويجب أن ندعوهم إلى الوفاء بالوعود المتفق عليها التي قُدمت وقبل كل شيء لشعبهم.

وختاما، نعرب عن دعمنا الكامل لاقتراح المملكة المتحدة بإصدار بيان صحفي في هذا الصدد.

السيد تشين تشو (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره ومساعد الأمين العام السيد العنابي على الإحاطة الإعلامية الإضافية التي قدمها للتو. ونود أيضا أن نشيد بكم، سيدي الرئيس، وبوفد بنغلاديش على عقد هذه الجلسة المفتوحة.

وعلى الرغم من أن الحالة في سيراليون ظلت عموما مستقرة في الآونة الأخيرة، فإن العديد من عناصر عدم الاستقرار لا تزال باقية في البلد. فحزب الجبهة الثورية المتحدة، وعلى وجه الخصوص، تصرفات السيد سنكوه، وعدم تعاون الجبهة مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، قد أصبح العقبة الرئيسية على طريق عملية السلام. ويساورنا بالغ القلق إزاء بطء التقدم في عملية تجريد المقاتلين السابقين من السلاح وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ونشعر أيضا بانزعاج شديد من الحالة الإنسانية في سيراليون، التي لا تزال خطيرة، ومن انتهاكات حقوق الإنسان التي ما زالت تحدث.

ونتفق مع تحليل الأمين العام، في الجزء السابع من تقريره، للخطوات الأربع الرئيسية لعملية السلام. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد القول على أنه يجب على الجبهة الثورية المتحدة أن تنفذ بلا شروط الالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاق لومي وأن توقف معارضتها ومواجهتها للحكومة ولبعثة الأمم المتحدة. ويجب أن تشارك بفعالية في عملية التجريد من السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأن تتعاون مع البعثة في إتاحة التمكين من الوصول إلى الجزء الشرقي والشمالي من البلد، وينبغي لها أن توقف عمليات السلب والاختطاف وغير ذلك من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان. ونحث السيد سانكوه على الوفاء بوعده بشأن هذا الموضوع.

ثانيا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعمه لعملية السلام في سيراليون بمختلف الوسائل. ونعرب عن تقديرنا للجهود الإيجابية التي اضطلعت بها مالي والنتائج الإيجابية التي أحرزتها، بوصفها الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونشكر على وجه الخصوص نيجيريا والدول الأخرى المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة، ونرحب بمؤتمر المانحين الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا الشهر في لندن. ويحدونا الأمل أيضا في أن تواصل الأطراف المعنية تقديم المساعدة استجابة لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات من أجل سيراليون، بغية تخفيف وطأة الحالة الإنسانية في ذلك البلد.

ثالثا، نشيد بالأمانة العامة على ما تحلت به من كفاءة عالية في نشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ويحدونا الأمل أيضا في أن تواصل البعثة، في إطار الولاية التي أناطها بها مجلس الأمن، العمل على الوفاء بدورها الفريد والهام في عملية السلام في سيراليون.

وأخيرا، نوافق على الاقتراح الرامي إلى تمديد الفترة بين تقارير الأمين العام من ٤٥ إلى ٦٠ يوما.

السيدة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أنا أيضا أن أشكركم على تنظيم هذا الاجتماع لإتاحة الفرصة لنا للاستماع إلى السيد العنابي. ونود أن نشكره على إحاطته الإعلامية المستحدثة وعلى تقديمه تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ آذار/مارس عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، الذي يغطي التطورات السياسية الأخيرة، والوضع الأمني، ونزع السلاح، والتسريح والدمج، وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية.

نود أيضا أن نشكر الممثل الدائم للمملكة المتحدة، السفير غرينستوك، لإشراكه المجلس في ملاحظاته من زيارته الأخيرة لسيراليون.

إن ملاحظات السفير غرينستوك، وإحاطة السيد العنابي الإعلامية تبينان بوضوح أنه لا تزال هناك رغبة قوية في السلام من جانب غالبية شعب سيراليون. وهذا يجعل استمرار الأعمال الوحشية وانتهاكات حقوق الإنسان غير ممكن السكوت عليها بشكل أكبر. وبالفعل، فإن المجلس أبرز هذا في الأسبوع الماضي في بيانه إلى الصحافة. ومن الواضح أن تلك الأعمال الوحشية يجب أن

تتوقف إذا ما كان لسيراليون أن تعيد بناء النسيج الاجتماعي الذي تحتاجه لكفالة توفير هيكل فعال للدولة ومستقبل براق لسكانها.

يلاحظ وفد بلدي مع القلق أنه لم يحرز تقدم كبير في مجال نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ولا نزال نشعر بالقلق لأن قادة الجبهة المتحدة الثورية في شرق البلاد لا تزال تمنع أفراد الجبهة ومحاربي الجيش السابق من الانضمام إلى برنامج نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإندماج. ونود أن نؤكد أن النوعية المنخفضة من الأسلحة التي تسلَّم ومعدل الأسلحة التي يجري تجميعها بالنسبة لعدد المحاربين السابقين - وهذه مسألة أشار إليها السيد العنابي - مصدر آخر من مصادر القلق لوفد بلدي.

ونحن نرحب بالتعاون المشترك لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون واللجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج في وضع برنامج للتخلص من الأسلحة والذخائر. ونأمل أن ينفذ بأسرع وقت ممكن.

إن الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد العنابي بشأن تقرير الأمين العام تضمنت تطورات إيجابية عديدة، منها إقامة لجنة لدعم السلم وتشكيل لجنة انتخابية وطنية. ونحن نتطلع إلى استمرار التقدم في وضع نهج إطاري استراتيجي لسيراليون، وخطة لإعادة الاندماج العسكري. ولكننا نود أن نسأل السيد العنابي عما إذا كانت هناك أية تطورات فيما يدلي به المفوضون للجنة إدارة الموارد الاستراتيجية، والتعمير الوطني والتنمية.

وقد سرنا أن نلاحظ الإسهام الكبير لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وفي هذا الشأن، نود أن نثني على الممثل الخاص للأمين العام والمكونات المدنية والعسكرية للبعثة.

لقد أيدنا تأييدا تاما توسيع قوات البعثة في سيراليون، الذي تضمَّن إدماج التدريب والرصد بشأن حقوق الإنسان، وتدريب الشرطة وحماية النساء، والأطفال وسائر المدنيين. ونعتقد أن تعيين مراقب أقدم لحقوق الإنسان للأطفال خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكننا نشجع على اتخاذ المزيد من التدابير لمعالجة المشكلة الحاسمة المتعلقة بحماية الأطفال.

نحن نشعر بقلق بالغ أيضا بشأن التقارير المستمرة عن الحالة الإنسانية. ولقد لاحظنا أن السيد العنابي قد أشار إلى الانسحاب من المناطق التي تسيطر عليها الجبهة المتحدة الثورية في سيراليون من جانب منظمتين غير حكوميتين كبيرتين، كانتا المصدر الوحيد للإغاثة الإنسانية للعديد من الأفراد في سيراليون. ونحث بقوة أن يبعث مجلس الأمن برسالة قوية إلى القوات في سيراليون، مطالبا إياها بالتعاون مع وكالات الإغاثة الإنسانية.

ومما دعا إلى الأسى أيضا أن نعلم أنه برغم النوايا الطيبة للبعثة، فإن المقاومة لا تزال مستمرة؛ وأن التعاون غير متوفر بين الجبهة المتحدة الثورية والبعثة. ونحن نؤيد المطالبة بإصدار المجلس بيانا قويا لزعماء الجبهة، وعلى وجه الخصوص السيد فوداي سانكوه، للتعاون مع البعثة والامتناع عن الإدلاء ببيانات من شأنها أن تشعل الحالة الراهنة.

وفيما يتعلق بالوضع الأمني، نلاحظ أيضا - في الفقرة ٢١ من تقرير الأمين العام - أن رغبة أفراد الشرطة في العودة إلى مواقع العمل السابقة في الأقاليم قد تأثرت نتيجة العنف الذي يمارس ضد الأفراد وأسرهم خلال الصراع. ونود أن نستمع إلى المزيد من السيد العنابي عما إذا كان هناك أي تقدم أحرز في هذا الشأن.

ومما يشجع وفد بلدي الاشتراك الإيجابي المستمر من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وكما سمعنا، فإن الاجتماعات التي اختتمت مؤخرا في باماكو تحت رعاية الجماعة الاقتصادية أعطتنا بعض الأمل في أن يُحرز بعض التقدم في مواصلة الوفاء باتفاق لومي. ونود أن نحيي القيادة الحالية للجماعة لمبادرتها، وأن نشجع العمل الموجه إلى ممارسة المزيد من الضغط على الأطراف المشاركة للامتثال إلى اتفاق لومي. ونود أيضا أن نحيي القوات التي شكلت فريق الرصد التابع للجماعة، وعلى وجه الخصوص الحكومة النيجيرية، التي وفَّرت انتقالا سلسا من الجماعة إلى البعثة.

ونحن نؤيد أيضا توصيات لجنة التنفيذ المشتركة التي تستهدف، في جملة أمور، الإسراع بتنفيذ اتفاق لومي فيما يتعلق بالامتثال لعملية نزع السلاح، واتفاق وقف إطلاق النار، وإمكانية الوصول غير المعاق للمساعدة الإنسانية.

ونلاحظ أيضا، في الفقرة ٩ من التقرير، أن تقدما لا يزال يُحرز نحو وضع نهج إطاري استراتيجي لسيراليون، وأن الفريق القطري التابع للأمم المتحدة وضع تقريرا أوليا يحدد المبادئ والسياسات التي تسترشد بها الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة ويقترح الترتيبات المؤسسية والتنسيقية الملائمة لكفالة الاتساق فيما بين كيانات الأمم المتحدة وشركائها. ونحن نريد أن نبرز هذا لأنه من المهم بمجرد استقرار الوضع الأمني، أن يوجه الاهتمام إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسيراليون، وفي هذا الشأن، نود أن نؤكد أهمية توفير الدعم لمؤتمر المانحين الدولي القادم، المقرر عقده يوم ٢٧ آذار/ مارس تحت رعاية المملكة المتحدة، لأننا نعتقد أن هذا سوف يوفر محفلا مفيدا يمكن استخلاص تعهدات ملموسة بالدعم خلاله.

ومع ذلك، فإن السؤال الذي لا يزال مطروحا هو: أين نتجه من هنا؟ إن سيراليون مجتمع تواجه فيه النساء، والأطفال، والمدنيون، إلى حد كبير، مستقبلا من انعدام الأمن، والإرهاب، والخوف. ونحن نتشاطر الرأي القائل بأن من الضروري ضمان وجود لحفظ السلام يحظى بمصداقية في جميع أنحاء سيراليون، وتهيئة مناخ ثقة وأمن. ولذلك نوافق على الخطوات الأربع التي أوردها الأمين العام في تقريره - وهي ضرورة القيام في وقت مبكر بنزع أسلحة المحاربين السابقين، وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ وتوسيع نطاق سلطة الدولة، بما في ذلك إنفاذ القانون؛ وتحسين قدرة سيراليون على ضمان أمنها؛ والمصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية - لأننا نتفق على ضرورة أن تنفيذ كل ذلك إذا ما كان للجدول الزمني للانتخابات أن ينفذ.

ونحن نعتقد أن هذه الدعائم الأربع يمكن أن تبين بشكل فعال الطريق من أجل بقاء سيراليون. وكل هذا سيتوقف على الإرادة السياسية للأطراف والدعم الذي يكون المجتمع الدولي مستعدا لتقديمه. ولذلك، نؤيد الاقتراح القاضي بأن يصدر الرئيس بيانا للصحافة عند نهاية اجتماعنا، والعناصر التي أوردها الممثل الدائم للمملكة المتحدة.

السيد وان (مالي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الإحاطة الإعلامية الهامة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره المؤرخ ٧ آذار/ مارس، والسيد العنابي على إحاطته الإعلامية المستكملة، وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها هو ووفدا الصين وجامايكا، إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورئيسها.

لقد درسنا تقرير الأمين العام وأصغينا بانتباه إلى إحاطة السيد العنابي الإعلامية. ونحن نشاطرهما تقييم الحالة والتوقعات في سيراليون. ومثلما أشار إليه تقرير الأمين العام وورد في الإحاطة الإعلامية للسيد العنابي، فإن الحالة في سيراليون محفوفة بالخطر، على الرغم من إحراز تقدم متواضع في تنفيذ اتفاق لومي. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا عزم بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على دعم الجهود الرامية إلى تعزيز عملية السلام.

وأود أيضا أن أذكر بنتيجة اجتماع لجنة التنفيذ المشتركة المنعقد في باماكو بتاريخ ٢ آذار/ مارس. فلقد أكد ذلك الاجتماع قبل كل شيء على أن إحلال سلام حقيقي ودائم في سيراليون يقع أساسا على عاتق أبناء سيراليون أنفسهم. وأكد الاجتماع بصورة خاصة على النقاط التالية. أولا، سوء تفسير اتفاق لومي، ولا سيما بشأن إنشاء قوة لحفظ السلام تكون تابعة للأمم المتحدة والولاية المنوطة بها. وثانيا، أكد الاجتماع على بطء عملية نزع السلاح وسبب ذلك إلى حد كبير بطء انتشار بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، والصعوبات التي تعترض وصول الوكالات الإنسانية إلى جميع مناطق البلاد. وأخيرا، أكد الاجتماع بصورة خاصة ضرورة إعادة إنشاء مؤسسات حكومية، بما في ذلك المؤسسات القضائية والشرطة، فضلا عن مؤسسات جمع الضرائب.

وقرر اجتماع باماكو أيضا اتخاذ الإجراءات العاجلة التالية. أولا، رفع العراقيل التي وضعتها الجبهة المتحدة الثورية على طريق انتشار بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وفي هذا الصدد، نرحب بالتدابير التي أعلنت في اجتماع المتابعة المؤرخ ٩ آذار/ مارس والتي أشار السفير غرينستوك إليها. وثانيا، دعا الاجتماع أيضا

إلى أن تسلم الجبهة المتحدة الثورية فورا الكميات الكبيرة من الأسلحة والعتاد، كانت قد صادرتها من القوات الغينية، وأن تسلم الجبهة والقوات المسلحة التابعة للمجلس الثوري الأسلحة المصادرة من القوات الكينية. ودعا الاجتماع كذلك جميع المقاتلين إلى التزامن في تفكيك الحواجز في جميع أنحاء البلاد قبل انعقاد اجتماع المتابعة المقبل في فريتاون بتاريخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٠. وأكد أنه لا يحق لأي طرف أن يسيطر على أي جزء من أراضي سيراليون وكأنه مملكته الخاصة. وأكد الاجتماع أيضا على الحاجة إلى الإسراع في إنشاء مراكز إضافية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حالما تنتشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

وثمة مسائل أخرى نظر فيها ذلك الاجتماع تتعلق، في جملة أمور، بإعادة تشكيل القوات المسلحة في سيراليون، وتنفيذ الأحكام السياسية لاتفاق لومي للسلام. واتفق على الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتنفيذ تلك الأحكام، على أساس أن قدرة حكومة الوحدة الوطنية على تنفيذ هذه الأحكام ستتعزز بفعل تمكنها من تعبئة موارد مالية إضافية.

وأخيرا، أوصى الاجتماع بأنه ينبغي إجراء مشاورات منتظمة بين الحكومة وحزب الجبهة المتحدة الثورية والقوات المسلحة التابعة للمجلس الثوري، وجميع الأحزاب الأخرى.

وفي الختام، يؤيد وفد بلادي الملاحظات والتوصيات التي أوردها الأمين العام في تقريره المؤرخ ٧ آذار/ مارس، وفي رأينا أيضا لا بد من توفير الدعم السياسي والمالي من المجتمع الدولي في المرحلة الراهنة من عملية السلام في سيراليون. ويؤيد وفد بلادي تأييدا كاملا الاقتراحين بتمديد فترة تقديم التقارير، وبالإدلاء ببيان للصحافة، مثلما اقترح السفير غرينستوك. ونود أيضا أن نشكره على المعلومات المفيدة جدا التي قدمها في بداية هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.
